



The Interaction between the Umayyad State and the Normans in Al-Andalus: An Analytical Study of Military, Diplomatic, Economic, and Social Dimensions (138–422 AH / 756–1031 CE)

Siham Abufaied Ali Rahoumah *

Department of History, Faculty of Education/Gharyan, University of Gharyan, Derna, Libya

التفاعل بين الدولة الأموية والنورمان في الأندلس: دراسة تحليلية في الأبعاد العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية (138-422 هـ / 756-1031 م)

سهام ابوفائد علي رحومه *

قسم التاريخ، كلية التربية/غريان، جامعة غريان، درنة، ليبيا

*Corresponding: siham.rahouma@gu.edu.ly

Received: July 24 , 2026

Accepted: September 15 , 2026

Published: September 24, 2026

Abstract:

This study examines the Umayyad-Norman interaction in Islamic Spain (Al-Andalus) between 138 and 422 AH (756–1031 CE), analyzing its military, diplomatic, economic, and social dimensions. It investigates how the Umayyad state successfully transformed initial military vulnerabilities and unexpected Viking raids into a catalyst for strengthening defensive capabilities, expanding the navy, and establishing coastal fortification networks. Furthermore, the research explores the evolution of diplomatic exchanges—highlighting Yahya al-Ghazal's embassy—and assesses the profound socio-economic impacts of these incursions on Andalusian society. The study adopts a historical and analytical methodology to provide a comprehensive evaluation of state resilience and strategic adaptation during the Emirate and Caliphate eras.

Keywords: Al-Andalus, Umayyad State, Normans (Vikings), Military Defense, Diplomacy, Economic Impacts, Social Transformations.

المخلص

تبحث هذه الدراسة في طبيعة التفاعل بين الدولة الأموية في الأندلس والنورمان (الفايكنج) خلال المدة من 138 إلى 422 هـ (756 - 1031 م)، معتمدةً على تحليل أبعادها العسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وتسلط الضوء على كيفية نجاح الدولة الأموية في تحويل التحديات والمفاجآت العسكرية الأولى إلى دافع استراتيجي لتطوير قدراتها الدفاعية، وتوسيع الأسطول الحربي، وتحصين الشغور والسواحل. كما تحلل الدراسة مسار الاتصالات الدبلوماسية، متخذةً سفارة يحيى الغزال نموذجاً، وتقيم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للغارات على المجتمع الأندلسي، مستخدمةً المنهج التاريخي التحليلي لتقديم قراءة متكاملة لمسارات التكيف والاستجابة السياسية في عصري الإمارة والخلافة.

الكلمات المفتاحية: الأندلس، الدولة الأموية، النورمان (الفايكنج)، الدفاع العسكري، الدبلوماسية، الآثار الاقتصادية، التحولات الاجتماعية.

المقدمة

شهدت الأندلس في ظل الحكم الأموي تحولات سياسية وعسكرية وإستراتيجية بارزة، فرضتها طبيعة التفاعلات مع القوى المحيطة بها. ولم تكن هذه التفاعلات مقتصرة على القوى التقليدية في القارة الأوروبية، بل امتدت لتشمل قوى صاعدة قادمة من شمال أوروبا، وهم النورمان (الفايكنج)، أو من عُرفوا في المصادر العربية بـ "المجوس". لقد شكل الظهور المفاجئ للنورمان على السواحل الأندلسية في منتصف القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) تحدياً حرجاً للدولة الأموية، وصدمة عسكرية فرضت على قرطبة إعادة النظر في إستراتيجياتها العسكرية والبحرية. غير أن التأمل في مسار العلاقات الأموية النورمانية يكشف أنها لم تقتصر على المواجهة العسكرية والغارات البحرية، بل شهدت تطوراً تدريجياً اتخذ أشكالاً متعددة من التفاعل السياسي والدبلوماسي، تمثلت في تبادل السفارات وإقامة قنوات للتواصل بين الطرفين، بما يعكس مرونة السياسة الأموية وقدرتها على توظيف الوسائل العسكرية والدبلوماسية لتحقيق مصالح الدولة والحفاظ على أمنها واستقرارها.

ولم تقتصر آثار هذه العلاقات على الجانبين العسكري والدبلوماسي، بل امتدت إلى الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ تمثلت الغارات النورمانية اقتصادياً في إتلاف الموارد واضطراب حركة الملاح، واجتماعياً في نزوح السكان وما ترتب عليه من حركة هجرة داخلية وما صاحبها من سلب وخوف واضطراب في حياتهم. وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات الأموية النورمانية من خلال تتبع أبعادها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية، والكشف عن تطورها وأثارها في الدولة الأموية بالأندلس، وصولاً إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة لطبيعة التفاعل بين الطرفين ونتائجه.

إشكالية الدراسة

تنبثق إشكالية الدراسة من التساؤل حول طبيعة التفاعل الذي نشأ بين الدولة الأموية في الأندلس والنورمان، ومدى نجاح الدولة الأموية في تجاوز الصدمة العسكرية التي أحدثتها الغارات النورمانية الأولى، وتحويل هذا التهديد من خطر مباشر على أمن الدولة إلى عامل أسهم في تطوير مقدراتها العسكرية والدفاعية، وتعزيز قدراتها البحرية، وتطوير آليات تعاملها مع الأخطار الخارجية. ورغم أن الدراسات السابقة اهتمت بالجوانب العسكرية والدبلوماسية لهذه العلاقات، فإنها انصرفت في معظمها إلى رصد أحداث الغارات ونتائجها المباشرة، بينما ظلت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وما أحدثته من تحولات داخل المجتمع الأندلسي أقل حظاً من البحث. وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية الآتية: إلى أي مدى نجحت الدولة الأموية في الأندلس في مواجهة التحدي النورماني والحد من أثاره، وتحويل تداعياته من مجرد مواجهة عسكرية إلى دافع أسهم في تطوير قدراتها الدفاعية وأفرز آثاراً دبلوماسية واجتماعية واقتصادية انعكست على طبيعة العلاقة بين الطرفين؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، من أبرزها:

- كيف أثرت الغارات النورمانية في أوضاع الثغور الساحلية، وما انعكاس ذلك على السياسة الدفاعية للدولة الأموية؟
- إلى أي مدى أسهمت تلك الغارات في تطوير القدرات البحرية للأمويين وتعزيز البعد البحري في سياستهم الدفاعية؟
- كيف انعكست الغارات النورمانية، بما صاحبها من نهب وسلب وأسر، على المجتمع الأندلسي، وما ترتب عليها من اضطرابات سكانية وآثار اقتصادية؟
- إلى أي مدى أسهمت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في الحد من استمرار المواجهة وفتح قنوات للتعامل مع التحدي النورماني؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها التفاعل الأموي النورماني من منظور يتجاوز الوصف السردى للأحداث، وذلك من خلال:

- الأهمية الموضوعية: تسلط الدراسة الضوء على الغارات النورمانية بوصفها عاملاً مؤثراً في تاريخ الأندلس، وتبحث في انعكاساتها على الجوانب العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- الأهمية الاستراتيجية: تبرز تطور سياسة الدولة الأموية في مواجهة الغارات النورمانية، وانتقالها من الاستجابة للتهديد إلى تطوير قدراتها الدفاعية، ولا سيما البحرية والتحصينية، بما عزز قدرتها على حماية سواحلها ومناطقها الحيوية.
- الأهمية السياسية والدبلوماسية: توضح الدراسة أساليب تعامل الدولة الأموية مع الخطر النورماني، وما ارتبط بذلك من تحركات سياسية ودبلوماسية أسهمت في احتواء التهديدات الخارجية.
- الأهمية التحليلية: تقدم الدراسة قراءة متكاملة لآثار الغارات النورمانية تجمع بين أبعادها العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية، للكشف عن أثرها في مسار الدولة الأموية والمجتمع الأندلسي.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

1. التعرف على طبيعة الغارات النورمانية على الأندلس، وأبرز دوافعها ونتائجها، وتحليل أثرها في مسار العلاقات بين الطرفين.
2. تحليل السياسة العسكرية للدولة الأموية في مواجهة الغارات النورمانية، وتتبع تطور إجراءاتها البرية والبحرية والتحصينية، ولا سيما تطور الأسطول الأندلسي.
3. تتبع المسار السياسي والدبلوماسي للعلاقات بين قرطبة والشمال النورماني، وتحليل نتائج السفارات المتبادلة مع اتخاذ سفارة يحيى الغزال نموذجاً.
4. تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للغارات النورمانية على المجتمع الأندلسي، وما ترتب عليها من تحولات في السكان والموارد والنشاط الاقتصادي.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع التفاعل الأموي النورماني في الأندلس وتحليل أبعاده العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لبيان تطور السياسة الأموية في مواجهة الغارات النورمانية بين عصر الإمارة وعصر الخلافة.

نقد الدراسات السابقة

على الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت تاريخ الأندلس والغارات النورمانية، فإن القراءة النقدية لها تكشف عن جوانب لم تنل حظها الكافي من التحليل، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته. فقد ركزت الدراسات العسكرية والسياسية على تتبع حملات الفايكنج وتواريخها وحجم الدمار وأحداث طلياطة واستعادة إشبيلية، وغلب عليها الطابع السردى في عرض الأحداث، مع محدودية الاهتمام بتحليل التحولات التي أحدثها الخطر النورماني في السياسة الدفاعية الأموية وآثاره بعيدة المدى. أما الدراسات الدبلوماسية، فقد انصرفت بصورة أساسية إلى سفارة يحيى بن الحكم الغزال وتفاصيل رحلته ولقائه ملك النورمان وملكته، دون ربط كافٍ بين النشاط الدبلوماسي والاستراتيجية الأموية الشاملة في مواجهة الخطر النورماني.

وتستفيد هذه الدراسة من جهود الدراسات السابقة، لكنها تتجاوز حدودها من خلال مقارنة متعددة الأبعاد تجمع بين الجوانب العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على تحليل آثار الغارات وتداعياتها، ولا سيما في تتبع التحولات التي أحدثها الخطر النورماني في المجتمع والاقتصاد والدفاع الأندلسي.

المبحث الأول: النورمانيون ونشاطهم البحري واتجاههم نحو الأندلس الأول: النشأة والأصل

تعددت آراء الباحثين حول الأصول التي ينتمي إليها النورمان؛ فهناك اتجاه يرى أنهم ينحدرون من الجنس الآري القديم الذي استوطن شبه جزيرة إسكندنافيا (السويد والنرويج) وشبه جزيرة جوتلاند والجزر القريبة من الدنمارك، حيث تشكل الإطار الجغرافي الأول لنشأتهم (حسين مؤنس، 1949، ص 25). وفي المقابل، يذهب رأي آخر إلى أن تسمية الجرمان أطلقها الرومان على الشعوب التي وفدت من مواطنها في الشمال واستقرت على حدود نهري الراين والدانوب، وكان الاسم في الأصل يخص قبيلة بعينها ثم عُمم ليشمل سائر القبائل (تاكيوس، 1959، ص 48-49). وكانت هذه الجماعات تطلق على نفسها لفظ الشعب (نورمان ف. كانتور، 1997، قسم 1، ص 149). كما تشير بعض الآراء إلى أن لفظ الجرمان مشتق من كلمة (Wenr-Mahn) بمعنى رجل الحرب أو المحارب، بما يعكس الطابع القتالي الذي طبع بنيتها الاجتماعية وأكسبها شهرة واسعة في ميادين الصراع (إبراهيم علي طرخان، 1958، ص 1-2). وقد شهدت الجماعات الجرمانية تحولات ديموغرافية متعاقبة تمثلت في موجات هجرة أثرت في توزيعها الجغرافي وأدت إلى تفاوت تطورها الاجتماعي والثقافي، وانتهت هذه التحولات إلى تكوين جماعتين رئيسيتين (نورمان ف. كانتور، مرجع سابق، ص 148):

1. **الجماعة الأولى:** اتجهت نحو تخوم الإمبراطورية الرومانية، حيث انقسمت إلى مسارين أحدهما شرقي والآخر غربي استقرت على حدودها (محمود محمد الحويري، 1995، ص 83). ثم دخلت في علاقات مركبة اتسمت أحياناً بالصراع وأحياناً أخرى بالتعايش والتوظيف. وقد أسهم هذا الاحتكاك في تأثرها بالبنية المؤسسية الرومانية، سواء في التنظيم السياسي أو في أنماط الإدارة والبناء العسكري، كما اعتنقت أجزاء منها الديانة المسيحية قبل وأثناء تحركاتها داخل أراضي الإمبراطورية (إبراهيم علي طرخان، مرجع سابق، ص 22).

2. **الجماعة الثانية:** أما الجماعة الشمالية، فظلت في موطنها الأصلي داخل شبه جزيرة إسكندنافيا والمناطق المجاورة لها، وبقيت بمنأى عن الاندماج في المجال الحضاري الروماني، وعُرف أفراد هذه الكتلة لاحقاً بالنورمان أو الفايكنج (نورمان ف. كانتور، مرجع سابق، ص 146)، والذين حافظوا على بنيتهم الاجتماعية التقليدية القائمة على التنظيم القبلي والزعامة ذات الطابع العسكري، إلى جانب تمسكهم بعقائدهم الوثنية (سعيد عبد الفتاح عاشور، 1976، ص 174). وقد استمرت هذه الخصوصية الحضارية واضحة المعالم حتى القرن التاسع الميلادي، حين شرعت هذه الجماعة في تجاوز حدودها الإقليمية الأولى (س. ورن هليستر، 1988، ص 128).

أما من حيث التسمية، فقد أطلقت المصادر الإسلامية على النورمان في الغالب مصطلح "المجوس" (ابن القوطية، 1989، ص 78)، وقد اختلف المؤرخون في تعليل هذه التسمية؛ فذهب بعضهم إلى أنها نتجت عن خلط بينهم وبين أتباع الزرادشتية نظراً لما عُرف عنهم من كثرة إشعال النيران في حروبهم وطقوسهم، مما حمل المسلمين على الظن بأنهم يقدسون النار (ابن حيان، 1965، ص 250). في حين يرى فريق آخر أن إطلاق هذا المصطلح ارتبط بوثنيته وعبادتهم لقوى الطبيعة قبل اعتناقهم النصرانية (حسين مؤنس، 1949، ص 24). كما أطلقت عليهم المصادر العربية تسمية "الأردمانيين" (ابن حيان، مصدر سابق، ص 67) بصيغة الجمع، وهي مأخوذة من لفظ أردماني، ويُرجَّح أنها صورة محرفة لكلمة النورمانيين، ويبدو أن هذا التحريف راجع إلى ظاهرة لغوية معروفة في الأندلس تتمثل في قلب حرف النون همزة في أوائل أسماء الأعلام، وهو أمر غير نادر في الاستعمال الأندلسي (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 24). وأما في المصادر اللاتينية، فقد عُرفت هذه الجماعات بتسمية "النورمان"، وهي لفظة أطلقت على الشعوب الإسكندنافية ومأخوذة من معنى "رجال الشمال" في إشارة إلى موطنهم في شمال أوروبا (خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، 2000، ص 131). كما تُطلق على هذه الجماعات تسمية "الفايكنج" (Vikings)، وهي مشتقة من لفظ إسكندنافي قديم يدل على الخليج أو الفيورد (Fiord)، في إشارة إلى الطبيعة الجغرافية لبلادهم القائمة على الخلجان البحرية وما ارتبط بها من نشاط ملاحى وبحري (سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق، ص 174). وقد انقسمت هذه الشعوب إلى ثلاث مجموعات رئيسية بحسب اتجاه توسعها؛ فالسويديون توجهوا شرقاً نحو مناطق أوروبا

الشرقية وبلغوا أراضي روسيا، بينما اتجه النرويجيون غرباً نحو سواحل إنجلترا وإيرلندا والجزر الشمالية، في حين تحرك الدانيون (الدنماركيون) جنوباً وغرباً واستقروا في بلاد الفرنجة، حيث نشأت منطقة نورماندي شمال فرنسا التي أصبحت منطلقاً لتحركاتهم في غرب أوروبا حتى وصلت حملاتهم إلى سواحل الأندلس (هليستر، مرجع سابق، ص 130).

المطلب الثاني: الدوافع العامة للتوسع النورماني وأثرها في توجههم نحو الأندلس

■ العامل الطبيعي: يُعد العامل الطبيعي من أهم الدوافع التي دفعت النورمان للتوسع خارج أراضيهم؛ فقد تميزت شبه جزيرة إسكندنافيا بطبيعة جغرافية قاسية تشمل المرتفعات والبحيرات، إضافة إلى سواحل متعرجة تحوي خلجاناً عميقة وفيوردات، مما حد من الاستقرار البشري وجعل السهول الساحلية الضيقة المساحات الوحيدة الصالحة للعيش. وأمام هذه الصعوبات، اتجه النورمان إلى البحر بحثاً عن مناطق أكثر غنى (سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق، ص 175)، وكانت الأندلس من بين الوجهات التي جذبت اهتمامهم لما عُرفت به من ازدهار اقتصادي وثراء في تلك الفترة.

■ العامل الاقتصادي: إن تراجع النشاط التجاري للنورمان لم يكن حدثاً عابراً، بل جاء نتيجة الاضطرابات التي مسّت المراكز الاقتصادية الحيوية، خاصة بعد تعرض مناطق مهمة مثل فريزيا لغزوات الفرنجة، مما أدى إلى شلل الحركة التجارية وانكماشها. وقد انعكس ذلك سلباً على أوضاعهم الاقتصادية وزاد من حدة الضغوط التي واجهوها، فدفّعهم إلى البحث عن بدائل تضمن لهم الاستمرار وتحقيق المكاسب (سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق، ص 175). وفي هذا السياق برزت الأندلس كوجهة جذابة لما كانت تتمتع به من ثراء اقتصادي وتقدم حضاري، الأمر الذي جعلها هدفاً لتوسعاتهم وميداناً لتعويض خسائرهم وتنشيط تجارتهم.

■ العامل السياسي والعسكري: عرفت شعوب الفايكنج في بداياتها عدم الخضوع للقوانين أو سلطة مركزية، ومع أواخر القرن التاسع الميلادي بدأت الملكية والسلطة المركزية في السويد والدنمارك تتطور تدريجياً، مما حد من حرية الأفراد والمحاربين، فدفّعهم ذلك إلى الهجرة والسعي وراء فرص جديدة خارج أوطانهم (سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق، ص 176). ارتكز النظام السياسي والاجتماعي على القائد العسكري الذي يستمد سلطته من شجاعته ومشاركته في الحروب، بينما مارست بعض الأسر الأرستقراطية سلطات محدودة ذات بعد ديني (كريستوفر دوسن، 1967، ص 293). وقد استغل الفايكنج ضعف الإمبراطورية الكارولنجية عقب وفاة شارلمان، فشنوا غارات عن طريق مصبات الأنهار ومن خلال المحيط الأطلسي مستهدفين السواحل الأوروبية، ولم تقتصر أهدافهم على النهب بل سعت أيضاً إلى إيجاد مناطق للاستقرار. وقد تميزوا بقوة التحمل والتنظيم العسكري المحكم والمهارة البحرية (موريس كين، 2000، ص 33-34)، مما مكّنهم من فرض أنفسهم كقوة بحرية فاعلة وأسهم في توسعهم نحو غرب أوروبا وامتداد نشاطهم إلى سواحل الأندلس.

■ العامل الاجتماعي: عرفت إسكندنافيا تزايداً سكانياً ملحوظاً في ظل محدودية الموارد وقلة المساحات الساحلية الصالحة للاستقرار، الأمر الذي دفع سكانها إلى التوجه نحو الهجرة بحثاً عن مجالات حيوية أوسع. وقد تزامن ذلك مع تطور مهارات الفايكنج في الملاحة وبناء السفن، مما أتاح لهم توسيع نطاق تحركاتهم خارج موطنهم. وفي هذا السياق، برزت الحرب وسيلة لتحقيق الثروة وتعزيز المكانة الاجتماعية، وانعكس ذلك في ملامح ثقافتهم وأدبهم، كما عُرف الفايكنج بروح المغامرة وانخراطهم في الغزو والقرصنة (نور الدين حاطوم، 1982، ص 389-390)، ممتدة تحركاتهم نحو مناطق مزدهرة مثل الأندلس بدوافع اقتصادية ورغبة في التوسع.

المطلب الثالث: التوجه النورماني نحو الأندلس من الغزو البحري إلى التأسيس السياسي

اتسم النشاط النورماني في مراحله الأولى بالغارات البحرية السريعة التي استهدفت سواحل غرب أوروبا، خاصة الأديرة والكنائس، بهدف النهب والعودة بالغنائم (هـ. أ. ل. فشر، 1976، ص 118). ومع تزايد خبرتهم البحرية، توسع الدانيون خارج موطنهم الأصلي وتمكنوا من السيطرة على أجزاء من إنجلترا، إضافة إلى مناطق من أوروبا الغربية مثل فريزيا وهولندا (كريستوفر دوسن، مرجع سابق، ص 300)،

حيث بدأ نشاطهم يتحول تدريجياً نحو الاستقرار بدلاً من الاكتفاء بالغارات المؤقتة. وفي سياق متصل، شهد عهد شارلمان احتكاً متزايداً مع النورمان نتيجة التوسع الكارولنجي، مما أدى إلى تصاعد الغارات على سواحل الإمبراطورية، غير أن ضعف السلطة الكارولنجية بعد وفاته مكن الفايكنج من توسيع نشاطهم والتحول تدريجياً من الغزو إلى الاستقرار (كريستوفر دوسن، مرجع سابق، ص 299). وقد تُوج هذا التحول الاستراتيجي بتأسيس مقاطعة نورماندي سنة 911م بموجب اتفاق بين الملك شارل البسيط وزعيم الدانين روللو، لتغدو كياناً سياسياً منظماً وقاعدة لانطلاق تحركاتهم اللاحقة (س. ورن هيلستر، مرجع سابق، ص 132). وفي ضوء هذا التحول، لم تقتصر أنشطة النورمانيين على المجال الأوروبي، بل امتدت جنوباً نحو العالم الإسلامي، حيث وصلت غاراتهم إلى سواحل الأندلس (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 24)، وهو ما يعكس اتساع نطاق تحركاتهم وتحولهم إلى قوة بحرية فاعلة. وقد مكّنهم هذا الامتداد من تحديد أهداف استراتيجية بعناية (س. ورن هيلستر، مرجع سابق، ص 131)، فبرزت الأندلس كوجهة محورية لما تميزت به من ثروات اقتصادية وأهمية سياسية وتجارية، مما جعل التوجه نحوها نتيجة طبيعية لتقاطع قدراتهم البحرية مع دوافعهم المتعددة وسعيهم إلى توسيع نفوذهم في المجالات البعيدة.

المبحث الثاني: الغارات النورمانية على الأندلس وموقف الدولة الأموية منها المطلب الأول: الخصائص العسكرية والبحرية للغارات النورمانية

1. **الخصائص العسكرية للغارات النورمانية:** بدأت الغارات النورمانية على السواحل الإسبانية بغارة استهدفت سواحل أشتوريس الشمالية، حيث نزلوا عند بلدة جيجون بقصد النهب والسلب قبل أن يتوغلوا عبر المجاري النهرية نحو إقليم جليقية، وهو ما يكشف منذ الوهلة الأولى عن اعتمادهم على أسلوب قتالي يجمع بين الهجوم البحري والتقدم الداخلي السريع. غير أن هذه الحملة انتهت بتصدي ملك جليقية راميرو (Ramiro) الذي نجح في ردهم وإحراق عدد من سفنهم، الأمر الذي أجبرهم على الانسحاب (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 30-31). ويبرز في هذا السياق أن نجاح الغارات النورمانية كان مرتبطاً أساساً بمدى هشاشة الدفاعات الإقليمية أكثر من ارتباطه بالقوة العسكرية المباشرة. وعلى إثر هذه الحملة، أعاد النورمان توجيه نشاطهم نحو الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي حيث توافرت بيئة أكثر ملائمة لعملياتهم، وأظهروا قدرة عالية على التخطيط والتنفيذ من خلال تجنب المناطق المحصنة والتركيز على السواحل المكشوفة الضعيفة الدفاع، بما يضمن تحقيق أهدافهم بكفاءة وأقل خسائر ممكنة. ومن ثم، فإن غاراتهم لم تكن عشوائية، بل قامت على انتقاء دقيق للأهداف بما يضمن تحقيق الغنيمة بأقل قدر من المخاطرة (أحمد مختار العبادي، د.ت، ص 349). كما عُرف النورمان بشدتهم القتالية وقوة تسليحهم، حيث كان المقاتل مزوداً بدرع واقٍ وخوذة فولاذية وحربة طويلة، وهو ما يعكس جاهزيتهم للاشتباك المباشر عند الضرورة دون التخلي عن أسلوب الكر والفر الذي ميز عملياتهم (إبراهيم أحمد العدوي، 1961، ص 105).

2. **الخصائص البحرية للغارات النورمانية:** شكلت السفن النورمانية ركيزة أساسية في تفوقهم البحري، إذ تميزت بطولها وضيقها ومقدمتها المقوسة، وكانت تصطف على جوانبها أتراس خشبية مستديرة توفر حماية نسبية للمقاتلين. كما اعتمدت على المجاديف إلى جانب شراع مربع الشكل، مما منحها قدرة عالية على المناورة في البحر والأنهار على حد سواء (نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص 386). وقد أتاح لها قلة عمقها الرسو على السواحل بسهولة والتوغل في أعماق الأنهار، وهو ما مكن النورمان من تنفيذ هجمات خاطفة ومباغثة ثم الانسحاب بسرعة دون ترك فرصة لتنفيذ رد دفاعي فعال (حسين عبد الوهاب حسين، 1999، ص 123). وبذلك يتضح أن هذا التفوق البحري كان عنصراً حاسماً في نجاح الغارات النورمانية، إذ أتاح لهم استغلال ضعف التحصينات الساحلية وتحقيق أهدافهم بكفاءة عالية.

المطلب الثاني: أبرز الغارات النورمانية على الأندلس خلال عصري الإمارة والخلافة

أولاً: عصر الإمارة (138-316 هـ / 756-928 م)

أ. الغارات النورمانية في عهد عبد الرحمن الأوسط (206-238 هـ / 822-852 م):

تتفق معظم المصادر التاريخية على أن أول ظهور للنورمان (الدانين) في بلاد الأندلس كان في غرة ذي الحجة من عام 229 هـ (تشرين الأول/أكتوبر 844 م)، حين وصلوا إلى سواحل مدينة أشبونة الواقعة غرب الأندلس على المحيط الأطلسي (ابن حيان، مصدر سابق، ص 251). وقد بادر عاملها وهب الله بن حزم بإبلاغ الأمير عبد الرحمن الأوسط بوصول أسطول نورماني كبير قدر بنحو أربعة وخمسين مركباً وأربعة وخمسين قارباً، فأمر الأمير عماله بالاحتراس، غير أن النورمان نزلوا بشجر أشبونة واستولوا على بسيطها وأقاموا بها ثلاثة عشر يوماً مارسوا خلالها السلب والنهب (ابن عذاري، 1950، ص 130)، في دلالة على ضعف الاستعداد لمواجهة الخطر البحري في تلك المرحلة. ولما تعذر عليهم التوسع بسبب مقاومة السكان، اتجهوا جنوباً مارين ببعض المواضع كقادس وشذونة حيث وقعت مواجهات مع المسلمين، قبل أن يتخذوا جزيرة قبطيل قاعدة لتحركاتهم، ومن هناك تقدموا نحو إشبيلية فهاجموا القرى المجاورة وتمكنوا من هزيمة بعضها مما أتاح لهم مواصلة التقدم (ابن عذاري، مصدر سابق، ص 131). وقد دخل النورمان إشبيلية عبر نهر الوادي الكبير فذب الذعر في نفوس السكان وفر كثير منهم بينما صمد آخرون، ف وقعت معركة عنيفة انتهت بهزيمة المسلمين وتعرضت المدينة للسلب والنهب وسقوط عدد كبير من القتلى والأسرى (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 33)، الأمر الذي يعكس عنصر المفاجأة الذي اعتمد عليه النورمان في هجماتهم. وفي المقابل، تحرك الأمير من قرطبة فعياً قواته وأسند قيادتها إلى محمد بن سعيد بن رستم، الذي واجه النورمان في عدة مواقع قبل أن يعسكر قرب إشبيلية، ومع وصول الإمدادات اشتد القتال واستخدمت المجانيق فانهمز النورمان وقتل منهم عدد كبير وأحرقت بعض مراكبهم وغُنمت أخرى (العذري، 1986، ص 100). وقد اعتمد الأندلسيون استراتيجية عسكرية شملت نصب الكمائن وقطع الاتصال بين قوات النورمان في البر وسفنهم في النهر، مما أدى إلى إضعافهم، وكانت المعركة الحاسمة بقرية طلياطة في 25 صفر 230 هـ / 11 نوفمبر 844 م، حيث تكبد النورمان خسائر فادحة وأحرقت ثلاثون مركباً من سفنهم فبدأ تراجعهم (ابن عذاري، مصدر سابق، ص 131؛ حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 38). ولما انسحبوا، حاولوا تعويض خسائرهم بشن غارات متفرقة على بعض المدن قبل أن يعودوا نحو أشبونة لتتقطع أخبارهم بعد ذلك، وقد أسر عدد منهم فاعتنقوا الإسلام واستقروا بوادي الكبير، وكان ذلك من نتائج هذه المواجهة (أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 350).

ب. الغارات النورمانية في عهد محمد بن عبد الرحمن (238-273 هـ / 852-886 م):

بعد خمسة عشر عاماً من الغارة الأولى، تجدد الخطر النورماني على الأندلس في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم سنة 245 هـ / 859 م (ابن حيان، مصدر سابق، ص 251)، مستفيدين من حالة الاضطراب التي أعقبت وفاة ملك الدنمارك، مما أتاح لهم استئناف نشاطهم البحري (عبد الرحمن علي الحجي، 2010، ص 249). استهل النورمان هجماتهم بسواحل جليقية حيث مارسوا النهب قبل أن يتصدى لهم ملكها ويجبرهم على الانسحاب، ثم اتجهوا جنوباً نحو السواحل الأندلسية فواجهوا مقاومة أولية قبل أن يظهروا بأسطول كبير، غير أنهم اصطدموا هذه المرة ببقظة دفاعية واضحة تمثلت في تشديد الحراسة البحرية وتنظيم الأسطول (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 67-86). وعند تقدمهم نحو إشبيلية، تصدت لهم القوات الأندلسية بقيادة الحاجب عيسى بن حسن فهزمتهم واستولت على عدد من سفنهم، مما اضطرهم إلى تغيير مسارهم نحو السواحل الجنوبية حيث تمكنوا من التسلل إلى الجزيرة الخضراء، غير أنهم لم يلبثوا أن انسحبوا تحت ضغط المقاومة (العذري، مصدر سابق، ص 118-119). وواصل النورمان غاراتهم على السواحل الشرقية فهاجموا بعض المناطق وخاضوا مواجهات برية وبحرية قبل أن يتعرضوا لضربات من الأسطول الأندلسي الذي ألحق بهم خسائر جسيمة، وعلى الرغم من استمرارهم في التخريب فإنهم لم يحققوا مكاسب استراتيجية (عبد الرحمن علي الحجي، مرجع سابق، ص 250-251). وقد حاولوا إعادة الكرة سنة 247 هـ / 861 م، إلا أن إحكام الرقابة على السواحل وقوة الأسطول الأندلسي إلى جانب العوامل الطبيعية حالت دون نجاحهم فعادوا دون تحقيق أهدافهم (العذري، مصدر سابق، ص 19؛ عبد الرحمن علي الحجي، مرجع سابق، ص 253).

ثانياً: عصر الخلافة (316-422 هـ / 928-1031 م)

الغارات النورمانية في عهد الخليفة الحكم المستنصر (350-366 هـ / 961-976 م): شهدت الأندلس في عهد الخلافة، وبخاصة في زمن الخليفة الحكم المستنصر بالله، تجدد الغارات النورمانية على سواحلها، وقد

جاءت هذه الهجمات في سياق اختبار متواصل لقدرة الدولة على تأمين حدودها البحرية وتعزيز دفاعاتها. استأنف النورمان نشاطهم البحري فظهروا سنة 355 هـ / 966 م (ابن حيان، مصدر سابق، ص 252) على السواحل الغربية قرب قصر أبي دانس في نحو ثمانية وعشرين مركباً، مما أدى إلى اضطراب الأوضاع ونشر الرعب حيث عاثوا فساداً واتجهوا نحو أشبونة لما عُرفت به من ثراء. وقد تنابعت الأخبار إلى الخليفة الذي سارع إلى توجيه الأسطول المرابط في إشبيلية، فاشتبك معهم في وادي شلب وتمكن من تحطيم عدد من مراكبهم وإجبارهم على التراجع، وهو ما يدل على تنامي القدرات القتالية البحرية. وعقب ذلك عاد الأسطول إلى إشبيلية، غير أن الخليفة لم يكتف بالمواجهة، بل أمر بإنشاء أسطول في نهر قرطبة (ابن عذاري، مصدر سابق، ص 356) في خطوة تعكس تعزيز الاستعداد وتنظيم الدفاع. وبعد خمس سنوات، عاود النورمان الظهور سنة 360 هـ / 971 م مستهدفين الساحل الشمالي الغربي، إلا أن الاستجابة جاءت أكثر شمولاً؛ إذ أمر الخليفة بتوجيه عبد الرحمن بن رماح لاستنفار القطع البحرية في المتوسط والأطلسي والتوجه إلى إشبيلية، كما كلف زياد بن أفلح بتجهيز القوات البرية، ويبدو أن هذا الحشد أدى دوراً رادعاً إذ لا تذكر المصادر وقوع قتال، مما يرجح تراجعهم قبل المواجهة (ابن حيان، مصدر سابق، ص 24-25). غير أنهم عادوا سنة 361 هـ / 971 م لمحاولة جديدة فتصدى لهم غالب بن عبد الرحمن الناصري وتمكن من صدهم فعاد إلى قرطبة منتصراً (ابن حيان، مصدر سابق، ص 66-76). وخلاصة ذلك أن هذه الغارات انتهت بتراجع واضح في فاعلية الهجوم النورماني نتيجة تصاعد جاهزية الأندلسيين وقدرتهم على الرد السريع والمنظم.

المطلب الثالث: السياسة الدفاعية الأموية لمواجهة الخطر النورماني

■ تحصين إشبيلية وإعادة بناء دفاعاتها: عقب زوال خطر النورمان عن إشبيلية، بادر الأمير عبد الرحمن بن الحكم إلى تنفيذ إصلاح ما خلفته غاراتهم من دمار أصاب عمران المدينة (محمد عبده حتامله، 2000، ص 265). ولم يقتصر أثر تلك الهجمات على التخريب المادي، بل كشفت أيضاً عن مواطن الضعف في التحصينات الدفاعية، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في أساليب التخطيط العمراني والدفاعي. وانطلاقاً من ذلك، أولى الأمير اهتماماً بالغاً بتحصين إشبيلية فوضع خطة لتعزيز دفاعاتها وتأمينها من أي اعتداء محتمل، سواء من النورمان أم من غيرهم (خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، مرجع سابق، ص 132). ولما أدرك الأمير أن اقتتار المدينة إلى سور حصين كان من أبرز العوامل التي يسرت للنورمان اقتحامها والسيطرة عليها، أصدر أوامره بتشييد سور حجري متين يحيط بإشبيلية (أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 350). ويذكر ابن حيان أن هذا العمل لم يكن ثمرة قرار فردي، بل جاء استجابة لمشورة عبد الملك بن حبيب الذي بعث إلى الأمير رسالة عقب الغزو النورماني نبّه فيها إلى ضرورة تحصين المدينة وحثه على الإسراع في تشييد سور لها. وقد أولى الأمير عبد الرحمن بن الحكم تحصين إشبيلية عناية خاصة، إذ عده أكثر إلحاحاً من توسعة جامع قرطبة في تلك المرحلة، غير أن ذلك لم يحل دون مواصلة العمل في بناء السور والزيادة في الجامع معاً، وهو ما يكشف عن حرصه على الموازنة بين متطلبات الأمن والاهتمام بالعمران (ابن حيان، مصدر سابق، ص 244). ويُستفاد من ذلك أن سياسته لم تقتصر على مواجهة الأخطار العسكرية، بل هدفت أيضاً إلى ترسيخ مقومات الدولة الدفاعية والحضارية في آن واحد. أسهم بناء سور إشبيلية في تعزيز أمن المدينة والارتقاء بجهازيتها الدفاعية وترسيخ مكانتها بوصفها إحدى أهم الحواضر في الأندلس.

■ بناء الأسطول الأموي وتطوير القوة البحرية: أدت الغارات النورمانية إلى إدراك الدولة الأموية بالأندلس أهمية امتلاك قوة بحرية قادرة على حماية السواحل، فبادر الأمير عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط) إلى إعادة تفعيل دار الصناعة في إشبيلية لتكون المركز الرئيس لبناء السفن الحربية (ابن القوطية، مصدر سابق، ص 82-83)، كما عمل على توسيع صناعة السفن بإحياء دور الصناعة في قرمونة ولقنت، مما أسهم في تعزيز القدرات البحرية للدولة. ولم يقتصر اهتمامه على ذلك، بل نظم شؤون الأسطول وأسند قيادته إلى رجال ذوي خبرة بالملاحة والقتال البحري، لتتنقل البحرية الأندلسية من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة التنظيم والاستعداد الدائم (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 42). وسار الأمير محمد بن عبد الرحمن على نهج والده فأنشأ دار صناعة بقرطبة على ضفاف

الوادي الكبير بهدف دعم صناعة السفن وتمكينها من الإبحار في المحيط الأطلسي، غير أن عاصفة بحرية عنيفة أثقلت معظم السفن مما أدى إلى تعثر جهود التوسع البحري مدة من الزمن (ابن عذاري، مصدر سابق، ص 155؛ ابن خلدون، 2000، ص 168). وبلغ الأسطول الأندلسي أوج تطوره في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، إذ شهدت صناعة السفن توسعاً كبيراً بإنشاء دور صناعة على امتداد السواحل، كان أبرزها دار صناعة المرية التي تحولت إلى قاعدة بحرية استراتيجية تضم مرافق عسكرية وتجارية وأُحيطت بتحسينات دفاعية عززت مكانتها بوصفها أهم المراسي البحرية في الأندلس (العذري، مصدر سابق، ص 86). كما شمل هذا التطور دور الصناعة في دانية وأخرى في الجزيرة الخضراء وداراً في شلب التي عُرفت بجودة أخشابها، واستُكملت بمدينة الزهراء التي كانت تستورد أخشاب الصنوبر من غابات طرطوشة لدعم بناء السفن الكبيرة (السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، 1969، ص 175-176). وإلى جانب التوسع في صناعة السفن، حرص عبد الرحمن الناصر على تنظيم الأسطول حتى بلغ عدد سفنه من مائتين إلى ثلاثمائة سفينة، واعتمد نظام القيادة المزدوجة فجعل لكل سفينة قائداً يتولى إدارة العمليات القتالية والإشراف على المقاتلين والعتاد، ورئيساً يتولى شؤون الملاحة والمناورات البحرية. كما امتد هذا التنظيم إلى تنسيق العمل بين القواعد البحرية، إذ أسند قيادة الأسطول إلى محمد بن رماحس بينما تولى الولاة إدارة القواعد الساحلية، مما حقق تكاملاً دفاعياً عزز قدرة الدولة الأموية البحرية (السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، ص 174-177). وشكلت هذه الإجراءات أساساً لتطوير القوة البحرية في عهد المستنصر الذي لم يكتف بتوسيع صناعة السفن وتنظيم الأسطول، بل عمل على رفع جاهزيته العسكرية لمواجهة الخطر النورماني فأمر بصناعة مراكب مماثلة للسفن النورمانية وأبقاها مرابطة في الوادي الكبير استعداداً للتصدي لأي هجوم محتمل (ابن عذاري، مصدر سابق، ص 356). كما واصل سياسة والده في دعم الأسطول حتى بلغ قوامه نحو ستمائة جفن بين غزوي وغيره (السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، ص 181)، وكثف الصوائف البرية والبحرية على الساحل الغربي لرصد تحركات النورمان وأسند قيادتها إلى أكفا القادة العسكريين، الأمر الذي عزز القدرة الدفاعية للدولة الأموية ورسخ مكانة أسطولها البحري (ابن حيان، مصدر سابق، ص 78-79).

■ تحصين الثغور والسواحل الأندلسية: حرص الأمير عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط) على تعزيز مناعة السواحل والثغور الأندلسية، ووجه اهتماماً خاصاً بالساحل الغربي للثغر الأدنى لما يتمتع به من أهمية استراتيجية في صد الهجمات البحرية وحماية عمق البلاد، فشرع في تنظيم خطوط الدفاع عن هذا الساحل ورفع مستوى الحراسة والمراقبة على امتداده (السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 160). وأقام على طوله المحارس والرباطات وجعلها مراكز للجهاد والمرابطة وأوكل حمايتها إلى فرق من المجاهدين وأهل الجندية مع تزويدها بما تحتاج إليه من الأسلحة وقوارير النفط لاستخدامها عند الضرورة، كما شيدت أبراج مرتفعة لمراقبة تحركات سفن العدو والإنذار المبكر باقترابها، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى الجاهزية الدفاعية وعكس حرص الدولة الأموية على تأمين سواحلها وتعزيز قدراتها على مواجهة الأخطار البحرية (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 41). ومع تولي الأمير محمد بن عبد الرحمن الحكم، استمرت السياسة الدفاعية التي انتهجها سلفه وشهدت التحسينات مزيداً من الاهتمام، فحرص على تعزيز شبكة الحصون والقلاع ولاسيما في الثغور الداخلية التي شهدت اضطرابات متكررة وخروجاً على سلطة الدولة وفي مقدمتها ثغر طليطلة، وقد أسهمت هذه التحسينات في إحكام السيطرة على تلك المناطق وتأمينها والحد من تحركات المتمردين، كما أقيمت قلاع بارزة لتكون مراكز دفاعية تسهم في حماية حدود الدولة وتعزيز أمنها الداخلي (ابن عذاري، مصدر سابق، ص 142-143). ولم يقتصر اهتمامه على الثغور الداخلية، بل امتد إلى السواحل الشرقية حيث أولى الأربطة الساحلية عناية خاصة لما أدته من دور في مراقبة السواحل والتصدي للأخطار البحرية، ومن أبرز هذه الأربطة رباط بجانة الذي عَمَرته العناصر اليمنية المشهورة بخبرتها في شؤون البحر والملاحة، ويُعد رباط ألمرية ببجانة في جنوب شرقي الأندلس من أهم الأربطة الساحلية إذ شكل النواة الأولى لثغر ألمرية

وكان المرابطون يربطون فيه لحماية مدينة بجانة من غارات النورمان وغيرهم من المغيرين (السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، ص 167-168). وامتد هذا الاهتمام بالتحصينات وتعزيز وسائل الدفاع إلى عهد عبد الرحمن الناصر الذي عمل على تطوير السياسة الدفاعية الأموية وتوسيع نطاقها، فلم يقتصر اهتمامه على تحصين المواقع والثغور، وإنما اتجه إلى بناء قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتأمين حدودها. ولم يغفل الخليفة أهمية الجيش باعتباره الركيزة الأساسية التي تقوم عليها قوة الدولة واستقرارها، لذلك اتجه إلى إعادة تنظيم الجيش وإصلاح ما أصابه من آثار الحروب وعمل على حشد الجند وزيادة أعدادهم وتوفير الأسلحة والذخائر اللازمة، كما أسند قيادة الجيش إلى أكفأ القادة وأكثرهم خبرة (سالم بن عبد الله الخلف، 2003، ص 506)، وقسم موارد الجباية إلى ثلاثة أقسام خُصص ثلثها للإنفاق على الجيش ودعمه (ابن عذاري، مصدر سابق، ص 345). ولم تتوقف هذه السياسة بانتهاء عهد عبد الرحمن الناصر، بل واصل الخليفة المستنصر النهج نفسه فعمل على تعزيز القوة العسكرية وتقوية الثغور ومتابعة أوضاع التحصينات القائمة، فحرص على مراقبة حصن القبطة الواقع بالقرب من مرية بجانة للاطمئنان على أحوال المرابطين به (ابن عذاري، مصدر سابق، ص 353). وفي إطار تنظيم القوة العسكرية، قسم المستنصر الجيش إلى قسمين رئيسيين: جيش مخصص للثغور، وآخر للعاصمة عُرف بجيش الحضرة، كما وزع بقية الوحدات العسكرية على مختلف ثغور الأندلس بما يضمن سرعة الاستجابة لأي خطر يهدد مناطقها (سالم بن عبد الله الخلف، مرجع سابق، ص 504). ولم يقتصر الاهتمام بالدفاع على إعداد الجيش والأسطول، بل اتجهت حكومة قرطبة إلى إقامة نظام دفاعي لحماية السواحل ولاسيما المناطق الأكثر عرضة للهجمات، فأنشئت في عدد من المواضع أبراج للمراقبة الساحلية مكنت القائمين عليها من رصد تحركات العدو ونقل الإشارات والعلامات الضوئية، بما يسمح بإبلاغ جنود السواحل بوقوع الخطر واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته (سالم بن عبد الله الخلف، مرجع سابق، ص 614).

المبحث الثالث: أبعاد العلاقات بين الأمويين في الأندلس والنورمانيين

يشكل هذا المبحث حجر الأساس والجانب الرئيس في هذه الدراسة، فهو النقطة التي تتقاطع عندها المعطيات التاريخية مع القراءة التحليلية متجاوزاً حدود الوصف السردى للغارات النورمانية إلى عمق تقييم التفاعل العسكري والسياسي والدبلوماسي بين الإمارة والخلافة الأموية في الأندلس والوجود النورماني. ويتمحور جوهر هذا المبحث حول الإجابة عن التساؤل الرئيس: إلى أي مدى نجحت السياسة الدفاعية للأمويين في الحد من آثار الخطر النورماني وتعزيز قدرة الدولة على مواجهته؟ ولتحقيق ذلك، تعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً مركباً يتناول الأبعاد الآتية:

- البعد العسكري: تقييم فاعلية السياسة الدفاعية الأموية والكشف عن مواطن القوة والقصور فيها، وتحليل أساليب إدارة الأزمات العسكرية ووسائل المواجهة التي اتبعتها الدولة في التعامل مع الخطر النورماني.
- البعد الدبلوماسي: تحليل التحول من المواجهة المباشرة إلى توظيف الدبلوماسية من خلال سفارة يحيى الغزال، ومدى انعكاس ذلك على ميزان القوى بين الطرفين.
- الأثر الاقتصادي والاجتماعي: فحص التداعيات الممتدة للغارات النورمانية على البنية الاقتصادية والحياة الاجتماعية في الأندلس، وتحليل إسهام الاستجابة الأموية في حماية الموارد وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي. ومن خلال هذا الطرح التحليلي، يسعى المبحث للوصول إلى حكم موضوعي وشامل يقيم تجربة الحكم الأموي في الأندلس في مواجهة أحد أبرز التحديات البحرية التي واجهتها الدولة في العصر الوسيط، ويكشف مدى قدرة السياسة الأموية على الانتقال من الاستجابة للتهديد إلى بناء وسائل أكثر فاعلية في مواجهته.

المطلب الأول: البعد العسكري في العلاقات بين الطرفين

شكلت الغارات النورمانية الأولى على السواحل الأندلسية اختباراً مفاجئاً لقدرة الدولة الأموية في عصر الإمارة على مواجهة خطر بحري اتسم بالسرعة والمباغطة (حسين عبد الوهاب حسين، مرجع سابق، ص

(123)؛ إذ استفاد النورمان من طبيعة حركتهم البحرية في الوصول عبر نهر الوادي الكبير إلى إشبيلية، الأمر الذي أظهر قصوراً في بعض جوانب السياسة الدفاعية ولا سيما ما يتصل بالاستعداد البحري والمراقبة والإنذار المبكر. ولم يكن وصولهم إلى إشبيلية واستباحتها مجرد واقعة عسكرية عابرة، وإنما كشف عن حاجة الدولة إلى تطوير وسائل دفاع تتلاءم مع طبيعة هذا الخطر، إذ لم تعد القوات البرية وحدها كافية للتعامل مع قوة تتحرك بحراً وتستفيد من سرعة الانتقال والمباغته (أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 349). وأبرزت هذه الواقعة للأمير عبد الرحمن الأوسط ضرورة إعادة النظر في أساليب مواجهة التهديدات البحرية، فبدأت الدولة في اتخاذ إجراءات دفاعية أكثر تنظيماً تمثلت في الاهتمام بتحصين إشبيلية وتفعيل دار الصناعة بها لبناء السفن وتجهيزها، إلى جانب تعزيز وسائل المراقبة والحراسة على السواحل ومصبات الأنهار (أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 349-350). ويكشف البعد العسكري لهذه الإجراءات عن انتقال السياسة الدفاعية الأموية من مواجهة آثار الغارات إلى معالجة مصدر الخطر ذاته؛ إذ دفعت الغارات النورمانية الأولى الدولة إلى إدراك مواطن القصور في دفاعاتها، فعملت على تطوير وسائل المواجهة بما يتناسب مع طبيعة التهديد البحري من خلال تعزيز التحصينات والمراقبة الساحلية وتوفير القوة البحرية وتفعيل دار الصناعة. ولم تقتصر أهمية هذه الإجراءات على الجانب العسكري، بل عكست توجهاً دفاعياً أكثر تنظيماً قائماً على الوقاية من الخطر والحد من عنصر المفاجأة بدلاً من الاكتفاء بالاستجابة بعد وقوع الغارات (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 41). ومن ثم، فإن نجاح السياسة الدفاعية الأموية لم يكن مطلقاً منذ البداية، وإنما ظهر تدريجياً من خلال قدرتها على استيعاب نتائج المواجهة الأولى وتحويل مواطن القصور إلى إجراءات دفاعية أكثر فاعلية. ويمثل هذا التطور أحد أبرز مظاهر تفاعل الدولة الأموية مع الخطر النورماني، ويكشف عن تطور قدرتها على حماية سواحلها ومراكزها الحيوية ومواجهة التهديد البحري بصورة أكثر انتظاماً (خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، مرجع سابق، ص 132). شهدت المواجهة مع النورمان في الأندلس تحولاً استراتيجياً واضحاً مع قيام الخلافة الأموية؛ إذ اتجهت الدولة إلى تنظيم دفاعاتها ورفع كفاءتها على المستويين البري والبحري، مما انعكس مباشرة على طبيعة الغارات النورمانية.

فقد تراجع عنصر المفاجأة نتيجة تطور وسائل الإنذار المبكر والمراقبة الساحلية، وأصبح التوغل في الأراضي الأندلسية أكثر صعوبة بفعل إحكام التحصينات وتطور القدرة على الاستجابة العسكرية، مما أسهم تدريجياً في تغيير ميزان القوى لصالح الدولة الأموية (السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 181-182). اعتمدت الدولة على سلسلة من أبراج المراقبة الساحلية لمتابعة حركة سفن العدو ونقل أخبارها إلى القوات المرابطة باستخدام الإشارات المناسبة لسرعة إيصال الإنذار، ولم تقتصر أهمية هذه الأبراج على الرصد، بل أسهمت في تقليص عنصر المفاجأة وإتاحة الوقت لتحريك القوات والأسطول قبل وصول المهاجمين إلى أهدافهم (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 41). وتعزز ذلك بتطوير القوة البحرية في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي أولى الأسطول عناية كبيرة من حيث البناء والتنظيم والتجهيز، واستمر تطويره في عهد الحكم المستنصر فأصبح قادراً على اعتراض السفن النورمانية ومواجهتها في البحر قبل وصولها إلى السواحل الأندلسية (السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 175). كما عزز استخدام النفط والآلات الحارقة الكفاءة القتالية للأسطول، إلى جانب تطوير تحصينات المدن والمواقع الساحلية وتنشيط صناعة السفن الحربية، مما رفع قدرة الدولة على مواجهة الغارات والحد من آثارها (أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 350). وتكشف طبيعة المواجهات أن النورمان اعتمدوا على سرعة الحركة والمباغته وخفة السفن لتحقيق الغنائم والأسرى وإحداث الاضطراب في المناطق الساحلية، غير أن فاعلية هذه الأساليب تراجعت أمام تطور وسائل الإنذار والاستجابة والقوة البحرية الأموية. وبذلك لم يعد الدفاع مقتصرًا على مواجهة الهجوم بعد وقوعه، بل أصبح قائماً على رصده والتصدي له في الوقت المناسب، وهو ما يعكس تحولاً في إدارة المواجهة وارتفاع قدرة الدولة الأموية على ردع الخطر النورماني والحد من آثاره.

المطلب الثاني: الاتصالات السياسية والدبلوماسية

أدت المواجهة مع النورمان إلى انتقال العلاقة بين الطرفين من الصدام العسكري إلى الاتصال الدبلوماسي، ولا سيما بعد أن أدرك النورمان قوة الاستحكامات الدفاعية والأسطول الحربي الأندلسي، الأمر الذي حدّ

من قدرتهم على مواصلة الهجمات وتحقيق أهدافهم في الأندلس، وقد دفعهم ذلك إلى طلب التفاوض وإبداء رغبتهم في الفداء وتبادل الأسرى، فاستجاب الأمير عبد الرحمن الأوسط لهذا الطلب، بما يعكس إدراك السلطة الأموية لأهمية الدبلوماسية في احتواء الخطر النورماني إلى جانب الوسائل العسكرية. التحول من المواجهة العسكرية إلى الدبلوماسية (عام 230 هـ / 845 م) :في هذا السياق، شهد عام 230 هـ / 845 م بداية اتصال دبلوماسي مهم بين قرطبة وبلاد النورمان، عندما وفدت إلى بلاط الأمير عبد الرحمن الأوسط سفارة من ملك النورمان هوربك (Horik) تطلب الصلح والسلم. وقد أشار ابن دحية إلى هذه السفارة عند حديثه عن الشاعر يحيى الغزال، موضحاً أن رسل ملك المجوس وفدوا إلى السلطان عبد الرحمن يطلبون الصلح والسلم. وتكشف هذه المبادرة عن تحول مهم في طبيعة العلاقة بين الطرفين، إذ لم يعد النورمان يعتمدون على القوة العسكرية وحدها، بل سعوا إلى فتح قنوات تفاوض مع السلطة الأموية، وهو ما يدل على نجاح المقاومة الأندلسية في دفعهم إلى البحث عن تسوية سلمية (ابن دحية، 1955، ص 138؛ حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 51-52).

سفارة يحيى الغزال ونتائج الاتصالات في تعزيز الدفاعات الأندلسية:

استجاب الأمير عبد الرحمن الأوسط لهذه المبادرة بإرسال سفارة جوابية برئاسة الشاعر يحيى الغزال الذي اختير لما امتلكه من صفات أهله لأداء مهمة دبلوماسية ذات أهمية. واتجهت السفارة إلى بلاد النورمان حاملة رسالة الأمير وهداياه، بما عكس حرص السلطة الأموية على فتح قنوات التفاوض وتهيئة ظروف أكثر استقراراً للعلاقات بين الطرفين. ولم تقتصر أهمية هذه السفارة على الجانب السياسي، بل أتاحت لبلاط قرطبة فرصة للتعرف بصورة مباشرة على أوضاع بلاد النورمان وطبيعتها الجغرافية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن إمكاناتها العسكرية والبحرية (ابن دحية، مصدر سابق، ص 139-141). وتكتسب سفارة يحيى الغزال أهميتها من كونها وسيلة لجمع المعلومات إلى جانب وظيفتها الدبلوماسية؛ إذ أتاح وجوده في بلاد النورمان التعرف على بعض المسالك البحرية والمواقع ذات الأهمية الاستراتيجية وطبيعة النشاط البحري الذي مكن النورمان من تنفيذ غاراتهم على سواحل الأندلس. ومن ثم أصبحت الدبلوماسية أداة مساندة للسياسة الدفاعية الأموية، إذ وفرت للسلطة معلومات ساعدتها على تقدير طبيعة الخطر ومصادره، وربطت بين النشاط الدبلوماسي ومتطلبات الأمن والدفاع (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 67). وقد انعكست نتائج هذه الاتصالات على السياسة الدفاعية للأمير عبد الرحمن الأوسط، إذ كشفت المواجهات مع النورمان عن الحاجة إلى تعزيز التحصينات الساحلية وتقوية الأسطول، فعمل على إقامة الحصون والرباطات على امتداد الساحل من إشبونة إلى أرقش وشحنها بالمقاتلة المربطة، الأمر الذي عزز حماية الثغور البحرية الإسلامية. كما استفاد الأسطول الأندلسي من المعلومات المتصلة بالمسالك التي يسلكها النورمان، وازدادت أهمية مراقبة السواحل وتسيير السفن لمتابعة تحركاتهم وحماية السواحل الأندلسية (سالم بن عبد الله الخلف، مرجع سابق، ص 565). وبذلك يتضح أن العلاقات الدبلوماسية بين الأمويين في الأندلس والنورمانيين لم تكن منفصلة عن المواجهة العسكرية، وإنما جاءت مكملتها؛ فقد أسهمت القوة العسكرية والتحصينات في دفع النورمان إلى التفاوض، بينما وفرت الدبلوماسية للسلطة الأموية وسيلة لمعالجة الأسرى وتوطيد الصلح، إلى جانب الحصول على معلومات ذات قيمة عسكرية واستراتيجية. ومن ثم شكل التفاعل بين القوة العسكرية والدبلوماسية أحد عناصر السياسة الأموية في مواجهة الخطر النورماني، وهو ما حد من تهديده وعزز أمن السواحل الأندلسية لفترة من الزمن.

المطلب الثالث: تأثير الغارات النورمانية على المجتمع والاقتصاد الأندلسي التداعيات الاقتصادية للغارات النورمانية على الأندلس:

لم تقتصر الغارات النورمانية على الجانب العسكري، بل امتدت إلى النشاط الاقتصادي، إذ ألحقته بالمناطق التي تعرضت لها خسائر مباشرة تمثلت في نهب الأموال والممتلكات وإتلاف الموارد، فضلاً عما أحدثته الهجمات من اضطراب في حركة الملاحة والمبادلات التجارية المرتبطة بالمناطق الساحلية ومجاري الأنهار. وقد انعكست هذه الآثار بصورة واضحة في إشبيلية التي تعرضت للنهب والتخريب خلال الغارة الأولى، بما أضر بثروتها وأربك الحركة الاقتصادية المرتبطة بموقعها على نهر الوادي الكبير، الأمر الذي يكشف حجم الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمراكز الاقتصادية نتيجة ضعف الاستعداد لمواجهة الغارات البحرية (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 23-33). ومن أبرز المظاهر المالية التي ارتبطت بالغارات

النورمانية ما نتج عن الأسر من فدية؛ فقد أورد العذري أن غرسية بن ونقه صاحب بنبلونة وقع في أسر النورمان فافتدى نفسه بسبعين ألف دينار، وهو مبلغ يكشف عن القيمة المالية الكبيرة التي كانت تترتب على عمليات الأسر ويبرز أن مكاسب الغزاة لم تقتصر على النهب بل امتدت إلى الفدية باعتبارها مورداً مالياً مباشراً. كما أورد العذري أسر عبد الله وعبد الملك ابني محمد بن مسلمة في ناحية باجة، فأطلقوا عبد الله واقتادوا عبد الملك معهم، وهو ما يؤكد أن الأسر كان من النتائج الملازمة لهذه الغارات (العذري، مصدر سابق، ص 119). كما شكل وصول السفن النورمانية إلى نهر الوادي الكبير تهديداً مباشراً لحركة الملاحة والتبادل الاقتصادي المرتبط بها، إذ أتاح اختراق المجاري المائية الوصول إلى مناطق داخلية بعيدة عن السواحل، مما جعل الحركة الاقتصادية أكثر عرضة للخطر والاضطراب. ومن ثم، لم يعد الخطر النورماني مقتصرًا على المدن الساحلية، بل امتد أثره إلى طرق الحركة الاقتصادية المرتبطة بالمجاري المائية، وهو ما فرض على الدولة تعزيز وسائل حماية هذه الممرات (أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 362).

السياسة المالية للدولة الأموية في دعم المجهود الدفاعي:

ترتب على مواجهة هذا التهديد أعباء مالية على الدولة الأموية تمثلت في توجيه جانب من مواردها إلى إعادة بناء الأسطول وتجهيز السفن وإقامة التحصينات والمنشآت الدفاعية، ولا سيما إعادة تفعيل دار الصناعة في إشبيلية وتطوير قدرتها على صناعة السفن الحربية. ولم تكن هذه النفقات منفصلة عن السياسة المالية للدولة، بل جاءت استجابة لحاجة دفاعية فرضتها الغارات، وأدت إلى إعادة توجيه جانب من مواردها نحو تعزيز القدرة الدفاعية للدولة ورفع جاهزيتها لمواجهة التهديد النورماني (حسين مؤنس، مرجع سابق، ص 41). وتكشف البيانات المالية عن اتساع الموارد التي كانت الدولة الأموية قادرة على توظيف جانب منها في مواجهة الأخطار الخارجية؛ فقد بلغت الجباية من الكور والقرى في عهد الخليفة الناصر خمسة ملايين وأربعمائة وثمانين ألف دينار، وبلغت من السوق والمستخلص سبعمائة وخمسة وستين ألف دينار، كما كانت أموال الدولة تقسم إلى ثلاثة أثلاث: يخصص أحدها للقوات العسكرية، والثاني للإعمار والبناء، والثالث احتياطياً في خزانة الدولة لمواجهة حالات الطوارئ. ويعكس هذا التنظيم المالي قدرة الدولة على توفير موارد مخصصة للدفاع، بما أتاح لها التعامل مع التهديدات النورمانية من خلال تمويل الأسطول والتحصينات وغيرها من متطلبات المواجهة (خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، مرجع سابق، ص 462). وبذلك يتضح أن الغارات النورمانية أحدثت أثراً اقتصادياً مزدوجاً؛ تمثل الجانب الأول في الخسائر المباشرة الناجمة عن النهب والتخريب والفدية واضطراب النشاط الاقتصادي، بينما تمثل الجانب الثاني في الأعباء المالية التي تحملتها الدولة لتأمين المدن والممرات البحرية وتعزيز قدرتها على مواجهة الغارات. ومن ثم، أسهم الخطر النورماني في دفع الدولة الأموية إلى إعادة توجيه جانب من مواردها نحو الدفاع، الأمر الذي جعل السياسة الاقتصادية مرتبطة بصورة وثيقة بمتطلبات الأمن والاستقرار وحماية النشاط الاقتصادي في الأندلس.

التداعيات السكانية للغارات النورمانية على المجتمع الأندلسي:

لم تقتصر آثار الغارات النورمانية على الخسائر العسكرية والعمرانية، بل امتدت إلى المجتمع الأندلسي فأحدثت تحولات في أنماط الاستقرار السكاني، وأثرت في أوضاع الأسر وأسهمت في بروز أنماط جديدة من المشاركة في حماية السواحل. وقد شكلت غارة النورمان على إشبيلية سنة 229 هـ / 844 م خلال عصر الإمارة صدمة عميقة للمجتمع الأندلسي، إذ كشفت هشاشة المدن الساحلية أمام هجوم بحري مفاجئ، وأظهرت أن الخطر النورماني لم يكن عابراً، بل أصبح عاملاً مؤثراً في سياسة الدولة وفي حياة السكان (ابن حيان، مصدر سابق، ص 251). وكان النزوح من أبرز الآثار الاجتماعية المباشرة لهذه الغارة؛ فقد دفعت خطورة الهجوم سكان إشبيلية إلى الفرار نحو المناطق الداخلية ومن ذلك قرمونة وجبال إشبيلية بحثاً عن الأمان. ولم يكن هذا النزوح مجرد استجابة مؤقتة للهجوم، بل أسهم في إعادة توزيع السكان بين المناطق الساحلية والمراكز الداخلية الأكثر أمناً (ابن القوطية، مصدر سابق، ص 97). ومع استجابة عبد الرحمن الأوسط للخطر بتعزيز تحصينات إشبيلية وتنظيم وسائل حماية السواحل، بدأ يتشكل نمط جديد للاستقرار أصبحت بموجبه المناطق الساحلية أكثر ارتباطاً بالتحصين والرباط والدفاع، في حين اكتسبت المراكز الداخلية المحصنة أهمية أكبر في استيعاب السكان وحمايتهم. وهكذا كشفت الغارات عن أثر مباشر للخطر الخارجي في إعادة تنظيم المجال السكاني للمجتمع الأندلسي (محمد عبده حتامله، مرجع سابق، ص 268).

وامتد الأثر الاجتماعي للغارات النورمانية إلى الأسرى، إذ كان السبي والأسر من النتائج المباشرة للهجمات النورمانية وما ترتب عليهما من اضطراب في أوضاع الأسر والمجتمعات التي تعرضت للغزو (العذري، مصدر سابق، ص 118؛ محمد عبده حتامله، مرجع سابق، ص 264). وفي المقابل، تشير بعض الدراسات التاريخية إلى استقرار عدد من الأسرى النورمان في الأندلس وممارستهم بعض الأنشطة الزراعية والرعية ومنها تربية الماشية وإنتاج الألبان (عبد الرحمن علي الحجي، مرجع سابق، ص 246). وتشير هذه المعطيات، في حال ثبوتها، إلى تحول في أوضاع بعض الأسرى من حالة الأسر المرتبطة بالغزو إلى الاندماج في الحياة المحلية وممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية. وبذلك لم تقتصر آثار الغارات النورمانية على ما خلفته من خسائر واضطراب، بل امتدت في بعض الحالات إلى إحداث تحولات في البنية الاجتماعية للسكان.

التطور الدفاعي والآثار الاجتماعية للغارات النورمانية في عصر الخلافة:

أما في عصر الخلافة، فقد اتخذ هذا التحول الاجتماعي صورة أكثر ارتباطاً بالتنظيم الدفاعي؛ إذ أدى استمرار الاهتمام بحماية السواحل والثغور إلى تنامي دور المراكبيين والبحارة (ابن عذاري، مصدر سابق، ص 352-353)، وارتباط جماعات منهم بصورة أوثق بالدفاع عن المناطق الساحلية. ولم يعد الرباط مجرد استجابة فورية للخطر، بل أصبح نشاطاً مرتبطاً بحماية الثغور والمشاركة في الدفاع عنها، الأمر الذي أضفى على بعض المراكز الساحلية طابعاً عسكرياً واجتماعياً متزايداً (سالم بن عبد الله الخلف، مرجع سابق، ص 610-611). برزت جماعات بحرية وقادة ارتبطوا بخدمة الدولة، وأسهم ذلك في نشوء علاقة أكثر تنظيماً بين السكان ذوي الخبرة البحرية والسلطة الأموية تقوم على توظيف هذه الخبرات في حماية السواحل والدفاع عن الأندلس (السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، مرجع سابق، ص 177). وبذلك تكشف الغارات النورمانية عن تحول اجتماعي امتد من عصر الإمارة إلى عصر الخلافة؛ فقد أدت في بدايتها إلى نزوح السكان وكشفت هشاشة الاستقرار الساحلي، ثم دفعت الدولة والمجتمع إلى إعادة تنظيم هذا المجال من خلال التحصين والرباط والدفاع البحري. كما أفرزت الغارات آثاراً بشرية تمثلت في الأسر والسبي قابلتها في بعض الحالات سياسة استيعاب واندماج لعناصر أجنبية في المجتمع الأندلسي. ومن ثم لم تكن الغارات النورمانية مجرد أحداث عسكرية محدودة الأثر، بل شكلت عاملاً أسهم في إعادة تشكيل أنماط الاستقرار والعلاقات الاجتماعية ووظيفة المناطق الساحلية، وأظهرت قدرة المجتمع الأندلسي على التكيف مع الخطر الخارجي وتحويل آثاره إلى ترتيبات اجتماعية ودفاعية أكثر تنظيماً.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن الغارات النورمانية على الأندلس، رغم ما أحدثته من خسائر مادية وبشرية، أسهمت في تحويل السياسة الدفاعية الأموية من رد الفعل إلى التخطيط الاستراتيجي؛ وقد تجلّى ذلك في تطور الأسطول الأموي كمّاً وكيفاً، وتنظيم قواعده البحرية، واعتماده على المراقبة والإنذار المبكر، بما عزز قدرة الدولة على حماية سواحلها وردع الخطر النورماني. وعلى الصعيد الاقتصادي، كشفت الغارات عن هشاشة المراكز الساحلية واضطراب حركة الملاحة، إلا أنها دفعت الدولة إلى إعادة توجيه مواردها نحو تأمين الممرات المائية وحماية النشاط التجاري، مما ربط السياسة المالية بمتطلبات الأمن. أما اجتماعياً، فقد أفرزت الغارات نزوحاً سكانياً من السواحل نحو الداخل، وأسهمت في نشوء علاقة أكثر تنظيماً بين السكان ذوي الخبرة البحرية والسلطة الأموية عبر الرباط والجهاد البحري، بما عكس أثر الغارات في إعادة تشكيل بعض أنماط التنظيم الاجتماعي والدفاعي في المجتمع الأندلسي.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: المصادر

- [1] ابن دحية الكلبي، عمر بن الحسن. (1955). المطرب في أشعار أهل المغرب. تحقيق: إبراهيم الأبياري، حامد عبد الحميد، أحمد بدوي. دار العلم للجميع للطباعة والنشر، بيروت.

- [2] ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر. (1989). تاريخ افتتاح الأندلس. تحقيق: إبراهيم الأبياري (ط. 2). دار الكتاب المصري، القاهرة.
- [3] ابن حيان القرطبي، أبو مروان حيان بن خلف. (1965). [مادة تاريخية]. تحقيق: عبد الرحمن علي الحجي. دار الثقافة، بيروت.
- [4] ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. (2000). ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (ج. 4). مراجعة: سهيل زكار. دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- [5] ابن عذاري المراكشي، أبو العباس أحمد بن محمد. (1950). البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. تحقيق: ج. س. كولان، إيفي بروفنسال. مكتبة صادر، بيروت.
- [6] العذري، أحمد بن عمر بن أنس. (1986). ترصيع الأخبار وتوزيع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك (نصوص عن الأندلس). تحقيق: عبد العزيز الأهواني. منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد.
- ثانياً: المراجع العربية**
- [7] أحمد مختار العبادي. (د.ت). في التاريخ العباسي والأندلسي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- [8] إبراهيم أحمد العدوي. (1961). المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى (ط. 1). دار المعرفة، القاهرة.
- [9] إبراهيم علي طرخان. (1958). دراسات في تاريخ أوروبا في العصور الوسطى: دولة القوط الغربيين. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- [10] حسين عبد الوهاب. (1999). معالم التاريخ الأوروبي الوسيط. دار المعرفة الجامعية.
- [11] حسين مؤنس. (1949). غارات النورمانيين على الأندلس بين سنتي 229 و 245 هـ - 844 و 859 م. المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، العدد 2.
- [12] خليل إبراهيم السامرائي وآخرون. (2000). تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس (ط. 1). دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- [13] سعيد عبد الفتاح عاشور. (1976). تاريخ أوروبا في العصور الوسطى. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- [14] سالم بن عبد الله الخلف. (2003). نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس (ج. 2). مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة.
- [15] السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي. (1969). تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- [16] عبد الرحمن علي الحجي. (2010). التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (ط. 7). دار القلم، دمشق.
- [17] محمد عبده حتامله. (2000). الأندلس: التاريخ والحضارة والمحنة. مطابع الدستور التجارية، عمان.
- [18] محمود محمد الحويري. (1995). رؤية في سقوط الإمبراطورية الرومانية (ط. 3). دار المعارف، القاهرة.
- [19] نور الدين حاطوم. (1982). تاريخ العصر الوسيط في أوربة (ج. 1). دار الفكر، دمشق.
- ثالثاً: المراجع المعربة**
- [20] تاكيثوس. (1959). تاكيثوس والشعوب الجرمانية. ترجمة: إبراهيم علي طرخان. دار الضياء للطباعة، القاهرة.
- [21] دُوسين، كريستوفر. (1967). تكوين أوروبا. ترجمة: محمد مصطفى زيادة، سعيد عبد الفتاح عاشور. مؤسسة سجل العرب، القاهرة.

- [22] كين، مَوريس. (2000). حضارة أوروبا العصور الوسطى (ط. 2). ترجمة: قاسم عبده قاسم. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- [23] كَانْتُور، نُورْمَان ف. (1997). التاريخ الوسيط: قصة حضارة البداية والنهاية (القسم الأول، ط. 5). ترجمة: قاسم عبده قاسم. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- [24] فِشَر، هـ. أ. ل. (1976). تاريخ أوروبا العصور الوسطى (القسم الأول، ط. 6). ترجمة: محمد مصطفى زيادة، السيد الباز العريني. دار المعارف، مصر.
- [25] هِلْسْتَر، س. وَرْن. (1982). أوروبا في العصور الوسطى. ترجمة: محمد فتحي الشاعر. مكتبة الأنجلو المصرية، بورسعيد.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of CJHES and/or the editor(s). CJHES and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.